ملخّص البحث

يتناول هذا البحث الإشكالات المعاصرة التي أفرزتها التحوّلات الرقمية والثقافية والفكرية، وينطلق من محاولة فهم أثر التكنولوجيا، والشبكات، والذكاء الاصطناعي، والعولمة السائلة في تشكيل وعي الإنسان الحديث، وتوجيه منظومة القيم، وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية والدينية والمعرفية، وقد اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية نقدية تجمع بين المنظور الإسلامي الأصولي – بوصفه إطارًا معرفيًا ضابطًا – وبين القراءات الحديثة التي قدّمها أبرز المفكرين المعاصرين في فلسفة التقنية والمجتمع.

يركّز البحث على بيان طبيعة التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الشبكة، وما يتصل به من مفاهيم السيولة كما شرحها باومان، ورقمنة العالم كما عرضها نيغروبونتي، إضافة إلى ديناميات مراقبة السلوك البشري كما كشفتها زوبوف في "رأسمالية المراقبة"، كما يناقش أثر الذكاء الاصطناعي وفق رؤية راسل ونورفيغ، وكيرزويل، وهاوغن، وتحوّل الإنسان إلى كائن مدمج في منصّات وأنظمة معلوماتية تحدّد خياراته، وتؤثر في تصوّراته، وتعيد هندسة انفعالاته وعلاقاته.

ويستكمل البحث ببيان موقف الفكر الإسلامي من هذه التحوّلات، عبر تحليل جهود الأصوليين في ضبط الفعل الإنساني، وبيان مركزية المقاصد الشرعية في توجيه الاجتهاد المعاصر كما لدى الشاطبي والقره داغي والقرضاوي، إضافة إلى توظيف قواعد المصلحة، والاستحسان، وسدّ الذرائع، في قراءة التحديات الرقمية وتقدير أحكامها، ويرى البحث أنّ التداخل بين المعرفة الدينية والمعرفة التقنية ضرورة لتشييد وعي حضاريّ قادر على فهم الواقع وصياغة الاستجابات الشرعية الملائمة.

خلصت الدراسة إلى أن التعامل مع البيئة الرقمية يتطلب اجتهادًا مركبًا يراعي ثبات الأصول وتغيّر الفروع، مع بناء معايير أخلاقية ورقابية للذكاء الاصطناعي، وتحصين الفرد من الاستلاب المعلوماتي، وترسيخ ثقافة الوعي النقدي، كما يشدّد البحث على ضرورة تأسيس خطاب دينيّ جديد قادر على استيعاب لغة العصر دون التفريط بمرجعيته النصية والمقاصدية، وبذلك يسهم في بناء إنسان متوازن يعي ذاته، ويدرك حدوده، ويوجّه التقنية نحو الخير والصلاح.

Research Summary

This research addresses contemporary issues arising from digital, cultural, and intellectual transformations. It begins by attempting to understand the impact of technology, networks, artificial intelligence, and liquid globalization on shaping modern human consciousness, directing value systems, and reshaping social, religious, and cognitive relationships. The study adopts a critical analytical approach that combines the fundamentalist Islamic

perspective—as a guiding epistemological framework—with modern interpretations offered by leading contemporary thinkers in the philosophy of technology and society.

The research focuses on elucidating the nature of the transition from an industrial society to a network society, and its associated concepts of liquidity as explained by Bauman, the digitization of the world as presented by Negroponte, and the dynamics of monitoring human behavior as revealed by Zuboff in "Surveillance Capitalism." It also discusses the impact of artificial intelligence according to the perspectives of Russell, Norvig, Kurzweil, and Haugen, and the transformation of humans into beings integrated into information platforms and systems that determine their choices, influence their perceptions, and re-engineer their emotions and relationships.

The research continues by outlining the position of Islamic thought on these transformations, through an analysis of the efforts of fundamentalist scholars in regulating human action, and by demonstrating the centrality of the objectives of Islamic law (maqasid al-shari'ah) in guiding contemporary legal reasoning (ijtihad), as exemplified by al-Shatibi, al-Qaradaghi, and al-Qaradawi. It also examines the application of the principles of public interest (maslaha), juristic preference (istihsan), and blocking the means to evil (sadd al-dhara'i') in interpreting digital challenges and assessing their rulings. The research argues that the intersection of religious knowledge and technological knowledge is essential for building a civilizational awareness capable of understanding reality and formulating appropriate legal responses.

The study concludes that dealing with the digital environment requires a multifaceted approach to Islamic legal reasoning (ijtihad) that considers the immutability of fundamental principles while acknowledging the evolving nature of specific applications. This approach necessitates establishing ethical and regulatory standards for artificial intelligence, protecting individuals from informational alienation, and cultivating a culture of critical

awareness. Furthermore, the research emphasizes the need to establish a new religious discourse capable of incorporating contemporary language without compromising its textual and purposive foundations. This, in turn, contributes to building a balanced individual who is self-aware, understands their limitations, and directs technology towards good and righteousness.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحوّلًا جذريًا بفعل التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت فاعلًا محوريًا في إدارة المعرفة وصناعة القرار وتوجيه السلوك الإنساني، ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أدوات برمجية بل أصبح منظومة قادرة على تحليل المعطيات والتنبؤ واتخاذ القرارات بصورة قد تلامس مساحات حسّاسة في حياة الإنسان، مما جعل مسألة ضبطه وتوجيهه ضرورة حضارية وأخلاقية، وفي وسط هذا التحول العالمي، تبرز الحاجة الملحّة إلى إطار شرعي قادر على استيعاب هذا الواقع الجديد، وتقديم رؤية قيمية توازن بين ثورة التقنية ومقاصد الشريعة في حفظ الإنسان وكرامته.

وتنبع **أهمية الموضوع** من كونه يجمع بين واحد من أكثر المجالات نموًا اليوم وهو الذكاء الاصطناعي، وبين إحدى أهم الثوابت الحضارية المانحة للمعنى وهي القيم الشرعية التي تنظّم السلوك البشري، ويأتي البحث ليقدم معالجة علمية تسعى لبيان قدرة القيم الإسلامية على إضفاء الانضباط الأخلاقي على التقنية، وتحويلها من أداة قد تحمل المخاطر إلى وسيلة في خدمة التنمية والمعرفة والإنسان ذاته.

أما **مشكلة البحث** فتتمثل في:

كيف يمكن تأسيس إطار شرعي فاعل يضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي، ويضمن حاكميّة القيم في منظومة تقنية سريعة التطور وغير محكومة بمعايير ثابتة؟

وينطلق البحث من **الفرضيات الآتية**:

1. أن القيم الشرعية قادرة على تقديم إطار عملي لتهذيب التقنية وتوجيهها.
2. أن غياب الضبط الأخلاقي يؤدي إلى آثار سلبية على العدالة والوعي وحقوق الإنسان.
3. أن التكامل بين المتخصصين في الشريعة والتقنية يساهم في بناء حوكمة رشيدة للذكاء الاصطناعي.

وتتحدد **أهداف البحث** في:

1. تحليل البنية القيمية في الشريعة وإمكان توظيفها في ضبط التقنية.
2. كشف أبرز الإشكالات الشرعية والأخلاقية التي تثيرها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
3. صياغة إطار منهجي يجمع بين المقاصد الشرعية والممارسات التقنية المعاصرة.
4. تقديم آليات عملية لحوكمة الذكاء الاصطناعي على أسس شرعية.

ويعتمد البحث على **المنهج الوصفي–التحليلي** في دراسة المفاهيم والقضايا، وعلى **المنهج المقاصدي** في استنباط الضوابط القيمية، إضافةً إلى **المنهج الاستشرافي** في تقدير المآلات المستقبلية للتقنية.

وتأتي **خطة البحث** موزعة على ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والشرعي للذكاء الاصطناعي من خلال مطلبين يتناولان مفهوم الذكاء الاصطناعي وحاكمية القيم في الشريعة، أمّا المبحث الثاني فيقف على الإشكالات الشرعية والأخلاقية للتقنية عبر مطلبين يعرضان إشكالات المسؤولية والانحياز القيمي، ويختتم المبحث الثالث بتقديم الإطار الشرعي المقترح للضبط من خلال مبادئ عامة وآليات عملية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

وفي الختام، يبقى هذا البحث محاولة للتقريب بين عالَمَيْ التكنولوجيا والشريعة، وتقليل الفجوة بين الاندفاع التقني ومتطلبات الحاكمية الأخلاقية، وإبراز الحاجة إلى اجتهاد علمي متجدد يستوعب التحولات دون أن يفقد جذور القيم الثابتة، وهو جهد يأمل أن يسهم في تأسيس وعي رشيد يجعل التقنية في خدمة الإنسان لا العكس، ويؤكد أن بناء المستقبل يستلزم دائمًا توجيه العلم بنور القيم وميزان الشريعة

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والشرعي للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوراته المعاصرة

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من أكثر المفاهيم تطورًا في عصرنا الحديث، إذ يتجاوز حدود البرمجة التقليدية ليشكّل منظومة معرفية قادرة على محاكاة القدرات الذهنية للإنسان عبر آليات التعلّم والتحليل والتنبؤ، وفي ضوء ذلك تتباين تعريفاته ومقارباته العلمية، وتتوسع تطبيقاته السلوكية والمعرفية، حتى غدا عنصرًا مركزيًا في إعادة تشكيل عملية اتخاذ القرار المعاصر.

أولًا: تعريفات الذكاء الاصطناعي وتنوع مقارباته

تتعدد تعريفات الذكاء الاصطناعي بتعدد زوايا نظر الباحثين، فمنهم من يركز على *محاكاة العقل البشري*، ومنهم من ينظر إليه بوصفه *قدرة الآلة على أداء مهام تحتاج عادة إلى ذكاء بشري*، ويعرّفه راسل ونورفيغ بأنه "دراسة الوكلاء القادرين على إدراك بيئتهم واتخاذ القرارات التي تزيد من فرص

نجاحهم" ([1])، بينما يرى جون هاوغن أنّ الذكاء الاصطناعي "قدرة الأنظمة على استيعاب المعلومات وتفسيرها بطريقة تجعلها تتصرف بصورة رشيدة ضمن سياق محدد" ([2])

وتنعكس تعددية التعريفات على تعدد المقاربات؛ فهناك مقاربة *سلوكية* تركز على مخرجات الآلة، وأخرى *معرفية* تهتم بالعمليات الداخلية للتعلّم، وثالثة *وظيفية* تبحث في قدرة الأنظمة على أداء المهمات بغضّ النظر عن الطريقة، وهذا التنوع يمثل ثراءً معرفيًا يبرز صعوبة ضبط الذكاء الاصطناعي في تعريف واحد جامع.

ثانيًا: أهم تطبيقاته المعرفية والسلوكية

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي اليوم جزءًا أصيلًا من البنية المعرفية للحياة المعاصرة، إذ تُسهم في تحليل البيانات الضخمة، وبناء النماذج التنبؤية، وإصدار التوصيات السلوكية، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أنّ الأنظمة الذكية تُستخدم في التشخيص الطبي، والتعرّف على الصور، وتحليل النصوص، وإدارة المخاطر، وصناعة المحتوى الرقمي، ما جعلها قادرة على أداء مهام معقّدة بشكل يفوق قدرة الإنسان في كثير من الأحيان ([3])

أمّا على المستوى السلوكي، فقد توسعت التطبيقات لتشمل تحليل أنماط السلوك الإنساني، وتقييم القرارات، وإدارة التفاعلات عبر المنصات الذكية، بل والتأثير على خيارات الأفراد من خلال الخوارزميات التي تقترح مسارات وسلوكيات معينة، وهذا التحوّل في الوظيفة السلوكية للتقنية جعل الذكاء الاصطناعي عنصرًا مؤثرًا في الوعي الاجتماعي وشكل الحياة اليومية.

ثالثًا: التحولات البنيوية في صناعة القرار القائم على الخوارزميات

أحدث الذكاء الاصطناعي انقلابًا في بنية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، بعدما أصبحت الخوارزميات تمتلك القدرة على جمع البيانات وتحليلها وإصدار التوصيات في أجزاء من الثانية، ويؤكد كيرزويل أن "هيمنة الأنظمة الذكية في عملية التنبؤ وصناعة القرار تشكّل بداية لمنعطف تاريخي تتراجع فيه مركزية الإنسان التقليدية" ([4])

فقد انتقلت المؤسسات من نموذج القرار البشري المباشر إلى نموذج القرار المعزّز خوارزميًا، حيث يعتمد صانع القرار على مخرجات أنظمة التعلّم العميق في تقييم المخاطر واختيار البدائل، كما شهدت المؤسسات المالية والتجارية والأمنية تحوّلًا جوهريًا في آلياتها الاستراتيجية بفضل الاعتماد على النماذج التنبؤية، ما غيّر مفهوم الكفاءة والدقة في الإدارة ([5])

---

[1] ( ) ستيوارت راسل وبيتر نورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج حديث، ص. 34

[2] ( ) جون هاوغن، أسس الذكاء الاصطناعي، ص. 18

[3] ( ) نيكولاس نيغروبونتي، عصر الرقمية، ص. 102

[4] ( ) ريموند كيرزويل، عصر الآلات الروحية، ص. 141

[5] ( ) إريك بريونجولفسون وآندرو ماكافي، الآلة والمنصة والسيادة، ص. 65

وتمثل هذه التحولات تحديًا أخلاقيًا وقيميًا مهمًا، إذ إن الاعتماد المتزايد على الخوارزميات في القرارات الحساسة يطرح أسئلة حول الشفافية، والانحياز، والمسؤولية، وهي قضايا سيكون لها امتداد مباشر في البحث عند مناقشة الضبط الشرعي لتلك الأنظمة.

المطلب الثاني: حاكمية القيم في المنظور الشرعي

تُعدُّ القيم الشرعية الإطار الناظم للسلوك الإنساني في الشريعة الإسلامية، إذ تتكامل فيها الأبعاد الأخلاقية والمعنوية والتشريعية لتصنع رؤية حضارية شاملة، ومع التطور المتسارع للتقنيات الذكية، تبرز الحاجة إلى تفعيل دور هذه القيم في توجيه السلوك التقني وضبط مآلاته، بما يضمن عدم خروج التقنية عن حدود المصلحة والمنفعة الإنسانية، ويأتي هذا المطلب لبيان مفهوم القيم وأبعادها، ومكانة المقاصد الشرعية في توجيه التقنية، ثم العلاقة بين الاجتهاد المعاصر ومتطلبات العصر الرقمي.

أولًا: مفهوم القيم في الشريعة وأبعادها الأخلاقية والمعنوية

تمثل القيم في الشريعة الإسلامية مجموعة المبادئ التي تنظّم سلوك الإنسان وفق معايير الحق والخير والعدل، ويعرّفها ابن عاشور بأنها «المعاني التي تُبنى عليها مصالح الأمة والتي تُعدّ من مقوّمات العمران البشري» ([1])، وتتوزع القيم الشرعية على أبعاد أخلاقية ومعنوية تشمل الصدق، والعدل، والرحمة، والأمانة، وصيانة الكرامة الإنسانية، وهي قيم لا تقتصر على المجال التعبدي، بل تمتد لتشمل التعاملات والعلاقات والإنتاج المعرفي.

وتبرز أهمية هذه القيم في عالم التقنية من كونها تمنح *مقياسًا ثابتًا* يحدد الاتجاه الأخلاقي الذي يجب أن يتخذه الإنسان عند التعامل مع الأنظمة الذكية، وتشير الكتابات المعاصرة إلى أن غياب القيم يجعل التقنية حيادية بشكل خطير، إذ تتحول الخوارزميات إلى أدوات قد تُستخدم للإضرار بالإنسان وانتهاك خصوصيته ([2])

وبذلك، فإن القيم الشرعية تضمن حفظ الإنسان من استغلال الأنظمة التقنية، وتوفّر معايير أخلاقية ضرورية مثل النزاهة والعدالة والرحمة، وهي قيم تلتقي مع جوهر السلوك التقني المسؤول.

ثانيًا: دور المقاصد الشرعية في توجيه السلوك التقني

[1] ( ) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص. 112

[2] ( ) يوسف القرضاوي، مدخل لمعرفة الإسلام، ص. 87

تُعدّ المقاصد الشرعية من أهم أدوات ضبط الممارسة العملية داخل المجتمع، إذ تُعنى بحفظ الضروريات والحاجيات والتحسينيات، ويرى الشاطبي أن المقاصد «وُضعت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل» ([1])، وهو ما يجعلها إطارًا صالحًا لتوجيه التقنية الحديثة.

وتتجلّى علاقة المقاصد بالتقنية في عدة مستويات، أبرزها:

1. **حفظ النفس** من خلال منع الأنظمة الخوارزمية من اتخاذ قرارات قد تضر بحياة الإنسان أو بصحته.
2. **حفظ العقل** عبر ضمان أن تكون المعلومات التي تنتجها الأنظمة الذكية موثوقة وغير مُضلِّلة.
3. **حفظ المال** من خلال تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المعاملات الاقتصادية، ومنع الغش الخوارزمي وانحياز البيانات.
4. **حفظ الكرامة الإنسانية** بمنع التطبيقات التي تنتهك الخصوصية أو تخضع الإنسان للتقييم الآلي الجائر.

كما يساهم *فقه المآلات* – وهو من أهم أدوات المقاصد – في تقييم نتائج استخدام التقنية على المدى البعيد، إذ يؤكد ابن القيم أن الحكم على الشيء يجب أن يكون مبنيًا على «اعتبار مآلات الأفعال» ([2])

ثالثًا: العلاقة بين الاجتهاد المعاصر ومنظومات التقنية الحديثة

أمام التحولات الرقمية الراهنة، لم يعد الاجتهاد الشرعي مجرد بحث في النصوص، بل أصبح عملية تفاعلية تستوعب العلوم المختلفة، ومنها التقنية، ويشير محمد الطاهر بن عاشور إلى أن الاجتهاد يقوم على «تنزيل الأحكام على الوقائع المتجددة بما يحقق المقاصد» ([3])، وهو ما يجعل الاجتهاد المعاصر غير منفصل عن مستجدات الذكاء الاصطناعي.

وتقوم العلاقة بين الاجتهاد والتقنية على ثلاثة مرتكزات أساسية:

1. **الفهم العميق للواقع التقني**: فالمفتي أو الباحث الشرعي لا يمكنه الحكم على المسائل الخوارزمية دون إدراك آلياتها ووظائفها.
2. **التكييف الفقهي للمستجدات**: إذ تستلزم التطبيقات التقنية صياغة اجتهادات جديدة في مجالات الخصوصية الرقمية، والمسؤولية، والتعاملات المالية المؤتمتة.
3. **التكامل المعرفي بين الشرعيين والخبراء التقنيين**: وهو ما يعبّر عنه العلماء بضرورة "الاجتهاد الجماعي" لضمان إصدار أحكام مبنية على فهم علمي وشرعي دقيق ([4])، ومن خلال هذا التكامل يصبح من الممكن بناء رؤية شرعية قادرة على مرافقة التطور التكنولوجي وتوجيهه بما ينسجم مع القيم الإسلامية ومقاصدها العليا.

---

[1] ( ) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص. 9

[2] ( ) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج3، ص. 11

[3] ( ) ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص. 54

[4] ( ) علي القره داغي، الاجتهاد المعاصر، ص. 203

المبحث الثاني

الإشكالات الشرعية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: إشكالات المسؤولية والمساءلة في الأنظمة الذكية

يُثير الاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية إشكالات دقيقة تتعلق بالمسؤولية الشرعية والقانونية، خصوصًا في ظل تطور الخوارزميات وقدرتها على اتخاذ قرارات تؤثر في حياة الأفراد ومصائرهم، وتزداد هذه الإشكالات تعقيدًا مع توسّع استقلالية الأنظمة وقدرتها على التعلّم الذاتي، مما يطرح أسئلة حول من يتحمل المسؤولية عند وقوع الضرر، وكيف تُفهم الوكالة الشرعية في هذا السياق، وما حدود الاعتماد على القرار الخوارزمي في المجالات الحساسة.

أولًا: من يتحمل المسؤولية عند الخطأ: المطوّر أم النظام أم المستخدم؟

تشير البحوث المعاصرة إلى أنّ تحديد المسؤولية في الأنظمة الذكية يُعدّ إحدى أكثر الإشكالات تعقيدًا، لأن الخوارزميات تتخذ قرارات مبنية على عمليات تعلّم ذاتي يصعب تتبّعها، ويرى بريونجولفسون وماكافي أنّ المسؤولية لا يمكن أن تُنسب إلى النظام نفسه، لأنه "مجرد أداة قابلة للبرمجة، لا يملك قصدًا ولا إرادة مستقلة" ([1])

وبذلك، فإن الاتجاه السائد يذهب إلى تحميل المسؤولية لأحد طرفين رئيسين:

1. **المطور أو الشركة المصمِّمة**، إذا كان الخطأ ناشئًا عن العيب البرمجي أو ضعف الاختبار.
2. **المستخدم أو الجهة المشغّلة**، إذا كان الخطأ ناتجًا عن الاستخدام الخاطئ أو الإهمال في متابعة النظام.

ومن منظور شرعي، تُبنى المسؤولية على قاعدة "السبب الأقوى أولى بالحكم"؛ فإذا كان الضرر ناشئًا عن تصميم معيب، فالضمان على المصمم، وإذا كان من سوء استخدام، فعلى المستخدم، لأن الشريعة تربط الضمان بالفعل المؤثر ([2])

وهذا التشابك يوضّح الحاجة إلى إطار تشريعي واضح يحدد مستويات المسؤولية في الأنظمة الذكية، خصوصًا في التطبيقات الطبية والمالية والأمنية.

ثانيًا: حدود الوكالة الشرعية عند استخدام الأنظمة المؤتمتة

---

[1] ( ) إريك بريونجولفسون وآندرو ماكافي، الآلة والمنصة والسيادة، ص. 112

[2] ( ) ابن قدامة، المغني، ج4، ص. 287

تمثل الوكالة إحدى القواعد المهمة لفهم التعامل مع الأنظمة الذكية؛ فالمستخدم عندما يعتمد على نظام مؤتمت، فهو يُنيب الخوارزمية في أداء عمل يتطلب جهدًا بشريًا، وقد عرّف ابن رشد الوكالة بأنها "إذنُ الإنسان لغيره أن يعمل له عملًا كان من شأنه أن يقوم به بنفسه" ([1])

لكن الإشكال يكمن في أنّ الخوارزمية ليست *شخصًا*، ولا تُدرك الأحكام، ولا تسعى إلى المقاصد، مما يجعلها أداة لا يمكن تحميلها قصدًا شرعيًا، ولهذا فإن الوكالة في الأنظمة الذكية تكون وكالة **استعانة** لا وكالة **تفويض مطلق**، بمعنى أن المستخدم يبقى مسؤولًا عن النتائج، ما دام النظام غير قادر على إدراك العلل والأحكام الشرعية.

كما أن الشريعة تشترط في الوكيل القدرة على الفهم والإدراك، وهذا ما يجعل الوكالة الخوارزمية وكالة ناقصة، يجب أن تخضع لإشراف الإنسان، خصوصًا في المسائل التي تتعلق بالحقوق أو الأحكام القطعية.

ثالثًا: مخاطر الاعتماد على القرار الخوارزمي في المجالات الحساسة

أصبح القرار الخوارزمي حاضرًا في مجالات الطب والقضاء والأمن وإدارة المال، وهو ما يثير مخاوف تتعلق بالعدالة والإنصاف وشفافية المعايير المستخدمة، ويحذّر كيرزويل من "انحياز الأنظمة الذكية بسبب انحياز البيانات التي تُدرّب عليها"، مؤكدًا أن هذا النوع من الأخطاء قد يتسبب بقرارات ماسّة بحقوق الإنسان ([2])

وتتضح خطورة الاعتماد المطلق على الخوارزميات في ثلاثة جوانب:

1. **غياب الشفافية**: كثير من نماذج التعلّم العميق تعمل بوصفها "صناديق سوداء"، لا يمكن معرفة كيفية وصولها للقرار.
2. **الانحياز الخوارزمي**: إذا كانت البيانات منحازة اجتماعيًا أو ثقافيًا، انعكس الانحياز على القرار.
3. **ضعف إدراك السياق**: فالأنظمة الذكية لا تدرك الضرورات أو المقاصد أو الاستثناءات التي تراعيها الشريعة في الحكم على الوقائع.

ومن منظور شرعي، فإن الاعتماد غير المشروط على الخوارزمية في القرارات الحساسة قد يؤدي إلى تعطيل مبادئ العدل ورفع الحرج، وهما من أعظم مقاصد الشريعة ([3]).

المطلب الثاني: الإشكالات القيمية والاجتماعية

تُعدّ الإشكالات القيمية والاجتماعية من أخطر ما يثيره الذكاء الاصطناعي، لأنها ترتبط بعمقٍ بكرامة الإنسان وموقعه في شبكة العلاقات الحديثة، ومع توسّع الأنظمة الخوارزمية في قراءة السلوك والتنبؤ به، تبرز تحديات جوهرية تطال الوعي والعدالة والضبط الأخلاقي في المجتمع.

---

[1] ( ) ابن رشد، البيان والتحصيل، ج7، ص. 45

[2] ( ) ريموند كيرزويل، عصر الآلات الروحية، ص. 168

[3] ( ) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص. 71

أولًا: تسليع الوعي وتحويل الإنسان إلى مُنتج بيانات

أصبح الإنسان في المنظومة الرقمية الحديثة هدفًا مباشرًا لعمليات جمع البيانات وتحليلها؛ حيث تُستخرج ميول الأفراد وتوجهاتهم ومحفّزاتهم النفسية بدقة عالية تُستخدم في التسويق، والتوجيه السلوكي، وصناعة القرارات التجارية والسياسية، يصف زيغمونت باومان هذا الواقع بأنه انتقال من «اقتصاد الإنتاج» إلى «اقتصاد الاستهلاك القائم على التلاعب بالرغبات» (1) ويذهب شوشانا زوبوف إلى أن المنصات الرقمية حولت الوعي الإنساني إلى مورد اقتصادي تستنزفه الشركات الكبرى ضمن ما تسمّيه «رأسمالية المراقبة» (2) وهذا التحول يهدد حق الإنسان في الخصوصية، ويقوّض حريته في تشكيل اختياراته بعيدًا عن الاستهداف الخوارزمي القائم على الربح.

ثانيًا: اختلال العدالة بسبب انحياز الخوارزميات

الخوارزميات ليست محايدة بالضرورة؛ بل تحمل الانحيازات ذاتها المضمّنة في البيانات التي تُدرَّب عليها، وقد أظهرت دراسات عديدة أن أنظمة التنبؤ بالسلوك أو تقييم المخاطر قد تنتج أحكامًا مجحفة بحق فئات معينة إذا كانت البيانات الأصلية مشوبة بانحياز اجتماعي أو ثقافي (3)، ومن منظور شرعي، يُعدّ هذا الخلل تهديدًا مباشرًا لمبدأ العدل الذي عُدّ «غاية الشريعة ومناط أحكامها» كما قرر الشاطبي في *الموافقات* (4) وبالتالي فإن أي نظام تقني يعيد إنتاج الظلم أو يُفاقم التمييز يُعدّ متصادمًا مع الأساس القيمي للتشريع الإسلامي.

ثالثًا: تأثير التقنية على منظومة الضبط السلوكي والقيمي في المجتمع

تعمل البيئة الرقمية الحديثة على إعادة تشكيل أنماط السلوك والعلاقات والقيم، من خلال الإدمان المعرفي، وتشتت الانتباه، وتراجع سلطة الضوابط التقليدية كالأسرة والمؤسسة الدينية، يشير مانويل كاستلز إلى أن «شبكات الاتصال لم تعد وسيطًا محايدًا، بل أصبحت فضاءً يعاد فيه تشكيل الهوية والمعنى» (5)، ولهذا تتطلب الشريعة إدماجَ ضوابط قيمية في استخدام التقنية، بحيث لا تتحول الأدوات الذكية إلى موجهٍ خفيّ للسلوك خارج إطار المسؤولية الأخلاقية التي يحمّلها الإسلام للإنسان المكلف.

تكشف الإشكالات القيمية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي عن حاجة مُلحّة لإطار شرعي وأخلاقي يحمي كرامة الإنسان، ويضمن العدالة، ويمنع الاستحواذ على الوعي، مع الحفاظ على قدرة المجتمع على ضبط قيمه في ظل التحولات التقنية المتسارعة.

المبحث الثالث

---

[1] ( ) باومان، الحداثة السائلة، ص. 112

[2] ( ) زوبوف، عصر رأسمالية المراقبة، ص. 54

[3] ( ) أوجي، الأسطورة الرقمية، ص. 89

[4] ( ) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص. 8

[5] ( ) كاستلز، مجتمع الشبكة، ج1، ص. 41

نحو إطار شرعي لضبط التقنية المعرفية

المطلب الأول: مبادئ الضبط الشرعي للذكاء الاصطناعي

يمثّل بناء إطار شرعي لضبط التقنية خطوةً أساسية في التفاعل الإسلامي الواعي مع التحولات الرقمية المتسارعة، ويقتضي هذا الإطار استحضار الأصول الكلية للشريعة ومقاصدها، بما يضمن توجيه الذكاء الاصطناعي نحو خدمة الإنسان لا استهلاكه أو تهميشه.

تؤسس الشريعة الإسلامية مبادئ واضحة تُعدّ منطلقًا لأي تعامل رشيد مع الأنظمة الذكية، ويقوم الضبط الشرعي هنا على جملة من القواعد التي توازن بين الاستفادة من التقنية والحفاظ على القيم والحقوق الإنسانية.

أولًا: مركزية الإنسان وكرامته في المنظور الإسلامي

يقوم التصور الإسلامي للوجود على جعل الإنسان محورًا للتكليف والاستخلاف، بما يقتضي صيانة كرامته وحريته وإرادته، وقد رسّخ القرآن هذا المبدأ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾، وهو ما جعل الكرامة معيارًا عامًا لاحترام الذات الإنسانية في كل المعاملات، وقد أكد أبو إسحاق الشاطبي أنّ «التكاليف إنما وُضعت لحفظ مقاصد الخلق وصلاحهم» ([1]) ، وعليه، فإن أي نظام ذكي ينتقص من حرية الفرد، أو يعامل الإنسان كمجرد كائن بيانات، يتعارض مع الأساس الإنساني الذي تبنى عليه الشريعة.

ثانيًا: مقاصد الشريعة كمرجعية توجيهية للتقنية

تشكل مقاصد الشريعة إطارًا عموميًا لضبط التطور التقني، لأنها تهدف إلى حفظ الضروريات والكماليات التي يقوم عليها العمران البشري، وقد فصّل الغزالي هذه المقاصد في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وعدّها «أصول المصالح التي لا بد منها لقيام مصالح الدنيا والآخرة» ([2])
وبناءً على ذلك، فإن السياسات التقنية التي تمسّ خصوصية الأفراد، أو تهدد عقولهم بالاستتباع الخوارزمي، أو تُسهم في أذى مجتمعي شامل، تُعدّ متصادمة مع المقاصد الكلية، ويسمح هذا المنظار المقاصدي بترشيد صناعة الذكاء الاصطناعي بحيث يظل خادمًا للإنسان، لا متسلطًا عليه.

ثالثًا: معيار الضرر والمصلحة في التعامل التقني

تُعدّ قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» من أهم الأدوات الشرعية التي تنظّم التعامل مع المستجدات، وقد بيّن ابن عبد البر أنها من «قواعد الشريعة الكلية التي لا يختلف فيها فقيه» ([3])ويُفهم من هذه القاعدة أن ميزان المصلحة والضرر هو المحدد الأساسي لإباحة أو تقييد استخدام الأنظمة الذكية، فإن وُجد في

---

[1] ( ) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص. 17

[2] ( ) الغزالي، المستصفى، ج1، ص. 286

[3] ( ) ابن عبد البر، التمهيد، ج8، ص. 145

التقنية مصلحة راجحة ـــكالتشخيص الطبي، أو تحسين التعليمـــ جاز الأخذ بها، وإن ترتب عليها ضرر محقق أو غلبة مفسدة ـــكالتلاعب بالرأي العام، أو انتهاك الخصوصيةـــ جاز تقييدها أو منعها، ويشكّل هذا الميزان آلية مرنة للتعامل مع التطور التقني دون جمود أو انفلات.

إن مبادئ الضبط الشرعي للذكاء الاصطناعي تؤسس لعلاقة متوازنة بين الإنسان والتقنية، تُصان فيها الكرامة الإنسانية، وتُراعى المقاصد الكلية، ويُحتكم فيها إلى معيار المصلحة والضرر، وبذلك يتحقق الاندماج الرشيد للابتكار التقني داخل المنظومة الأخلاقية للشريعة، بما يحفظ للإنسان دوره المركزي وقدرته على توجيه مستقبل التقنية لا الخضوع لها.

المطلب الثاني: آليات عملية لحوكمة الذكاء الاصطناعي

تحتاج المنظومات الذكية إلى أطر تشغيلية واضحة تضمن اتساقها مع القيم الشرعية، بحيث لا تبقى المبادئ مجرد تنظير أخلاقي بل تتحول إلى أدوات عملية تُنظّم الاستخدام وتوجّه مسار التطوير، وتتيح الحوكمة الشرعية بناء بيئة تقنية مسؤولة تُسهم في خدمة الإنسان والمجتمع.

أولًا: وضع ميثاق أخلاقي شرعي للتطبيقات الذكية

يتطلب اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي صياغة ميثاق أخلاقي يستند إلى القواعد الشرعية الحاكمة للمعاملات والسلوك، مثل احترام الكرامة، وتحقيق العدل، ومنع الضرر، وصيانة الخصوصية، وقد أشار الشاطبي إلى أن «جلب المصالح ودرء المفاسد أصلٌ مقصود في وضع الشريعة» ([1])، ويجب أن يتضمن هذا الميثاق معايير ملزمة للشركات والمطورين والمستخدمين، تشمل حدود جمع البيانات، وضوابط التعلم الآلي، وآليات حماية المستضعفين من التأثير الخوارزمي، بحيث تكون التقنية متوافقة مع المقاصد الأخلاقية العليا.

ثانيًا: معايير استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى والقضاء والتعليم والدعوة

التطبيقات الشرعية تُعدّ من أكثر المجالات حساسية، ما يتطلب وضع معايير عملية تُحدد نطاق الاستعانة بالخوارزميات، ففي مجال **الفتوى**، يجب التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لجمع المعلومات وترتيب الأدلة، لا بديلًا عن الاجتهاد البشري؛ إذ يقرر الغزالي أنّ «الاجتهاد قائم على ملكة الفقيه لا على مجرد تجميع النصوص» ([2])، وفي **القضاء**، ينبغي ألا تُترك القرارات للحساب الخوارزمي، بل يستخدم النظام للتحليل والمقارنة فقط، مع بقاء الحكم مرتبطًا بالضمير القضائي وضوابط العدالة.

أما **التعليم والدعوة**، فالمعيار الأساس هو تعزيز المعرفة والوعي دون تحويل المتلقي إلى رقم أو نمط سلوكي؛ ويجب ضمان أن تظل الرسالة التربوية قائمة على التفاعل الإنساني لا على التلقين الآلي.

---

[1] ( ) الشاطبي، الموافقات، ج2، ص. 12

[2] ( ) الغزالي، المستصفى، ج1، ص. 347

ثالثًا: بناء منظومات رقابية تشاركية بين العلماء والمختصين بالتقنية

تُعد الرقابة المشتركة ضرورة لضبط مسار التطور التقني، بحيث لا ينفرد بها الجانب التقني ولا ينغلق عليها الجانب الشرعي، ويشير ابن خلدون إلى أهمية تكامل الخبرات في البناء الحضاري، مؤكدًا أن «العلوم يكمّل بعضها بعضًا» ([1])، وتشمل هذه المنظومات تشكيل لجان متخصصة تضم فقهاء، ومهندسي خوارزميات، وعلماء نفس واجتماع، لوضع سياسات ملزمة تُراجع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وترصد آثارها المجتمعية، وتقيّم مدى توافقها مع المقاصد الشرعية، كما يمكن لهذه اللجان إصدار أدلة تشغيلية وتوصيات مستمرة استنادًا إلى المستجدات التقنية.

إن الحوكمة الشرعية للذكاء الاصطناعي تتطلب آليات عملية تجمع بين التأصيل الشرعي والانضباط التقني؛ بدءًا من صياغة ميثاق أخلاقي واضح، ومرورًا بتحديد ضوابط الاستخدام في المجالات الحسّاسة، وانتهاءً بتأسيس منظومات رقابية تشاركية تحافظ على الإنسان وقيمه في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الخاتمة

يمثّل الذكاء الاصطناعي أحد أهم التحولات المعرفية والتقنية في العصر الحديث، وقد كشف هذا البحث عن أبعاده الشرعية والأخلاقية عبر تحليل بنيته المفاهيمية، وإشكالاته، وآفاق ضبطه وفق مقاصد الشريعة، وقد أظهر البحث أنّ التقنية ليست محايدة في ذاتها، بل تحمل توجهات القائمين عليها، مما يستدعي حضورًا واعيًا للمؤسسات الدينية والعلمية في تنظيم استخدامها وتوجيهها نحو ما يخدم الإنسان ويحفظ كرامته.

أولًا: ملخص أهم النتائج

1. تبين أنّ الذكاء الاصطناعي معرّفٌ بطرائق متعددة – معرفية، خوارزمية، وسلوكية – وكل مقاربة تحدد طريقة فهم تأثيره في الإنسان والمجتمع.
2. برزت تطبيقاته الواسعة التي تشمل الطب والتعليم والصناعة والتنبؤ السلوكي، مما يجعل الحاجة لضوابط شرعية أكثر إلحاحًا.
3. أثبتت الدراسة وجود إشكالات شرعية عميقة تتعلق بالمسؤولية والمساءلة، وبخاصة عند وقوع الأخطاء في الأنظمة المؤتمتة.
4. اتضح أن الخوارزميات قد تعيد إنتاج الانحيازات الاجتماعية، مما يهدد مبدأ العدل الذي تقوم عليه أحكام الشريعة.
5. أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يؤثر في بنية الوعي القيمي عبر تسليع السلوك الإنساني ومراكمة البيانات الشخصية.
6. قدّم البحث مبادئ شرعية واضحة لضبط التقنية، أبرزها مركزية الإنسان، والمقاصد الكبرى، ومبدأ الضرر والمصلحة.

---

[1] ( ) ابن خلدون، المقدمة، ص. 412

7. تبيّن أن بناء ميثاق أخلاقي شرعي للتطبيقات الذكية أصبح ضرورة عملية لضمان سلامة البيئة التقنية.
8. أوضح البحث أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى والقضاء والتعليم يجب أن يكون مساعدًا لا بديلاً عن العقل البشري والاجتهاد المؤسّس.
9. أكّد أن بناء لجان رقابية مشتركة بين العلماء والمختصين بالتقنية هو الطريق الأكثر سلامة لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: أبرز التوصيات الشرعية والتقنية

1. ضرورة تبنّي ميثاق شرعي وأخلاقي موحد يُعتمد في الدول والمؤسسات لضبط تطوير الأنظمة الذكية.
2. إنشاء لجان شرعية–تقنية مشتركة لمراجعة التطبيقات وإقرار ما يتوافق مع مقاصد الشريعة.
3. وضع لوائح قانونية تُلزم الشركات بحماية بيانات المستخدمين وصون خصوصيتهم.
4. تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الانحياز الخوارزمي وتأثيره على العدالة وحرية القرار.
5. تطوير برامج تعليمية ودورات متخصصة تجمع بين الفقه والتقنية لصناعة كوادر قادرة على إدارة التحول الرقمي بوعي شرعي.

ثالثًا: أثر البحث في تعزيز الوعي القيمي في عصر الذكاء الاصطناعي

يسهم هذا البحث في توضيح العلاقة بين التقنية والقيم، ويُبرز أنّ التحول الرقمي لا يمكن أن يُقرأ بمنطق النفعي أو التقني فقط، بل يجب أن يُعاد إدراجه داخل إطار أخلاقي يُعلي قيمة الإنسان، ويضمن عدم تفريغ سلوكه ووعيه من معاني الحرية والاختيار. ويؤكد البحث أنّ الشريعة، بما تمتلكه من قواعد كلية ومقاصدية، قادرة على تقديم منهج رشيد للتعامل مع الذكاء الاصطناعي، بما يضمن التوازن بين الإبداع العلمي وحاكمية الأخلاق.

إنّ مستقبل التقنية لن يتحدّد بقدرتها على معالجة البيانات فحسب، بل بقدرة الإنسان على توجيهها وفق منظومة من القيم تحفظ للبشر إنسانيتهم ووظيفتهم الاستخلافية. ومن هنا، يبقى تكامل العقل الشرعي والعقل التقني ضرورة حضارية، تُتيح للتقدم العلمي أن يمضي بثقة دون أن يفقد بوصلته الأخلاقية. ومتى اجتمع العلم بالهداية، أصبحت التقنية دربًا للعمران لا سبيلًا للاضطراب، ووسيلةً لخدمة الإنسان لا لتشييئه أو تقويض إنسانيته.

المصادر والمراجع

1. ابن القيم : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطبعة: الطبعة الأولى، دار النشر: دار الجيل ، بيروت – لبنان : 1973م (1393هـ)
2. ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي : المقدمة ، الطبعة: الطبعة الثانية ، دار الفكر، بيروت – لبنان : 2004م

3. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة. تحقيق: محمد حجي وقاسم محمد النوري ومحمد بوخبزة. الطبعة الأولى. دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1984م.
4. ابن عاشور، محمد الطاهر. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. الطبعة الأولى. دار سراس للنشر، تونس، 1977م.
5. ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. الطبعة الثانية. دار النفائس، بيروت – لبنان، 1998م.
6. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري. الطبعة الأولى. وزارة الأوقاف المغربية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، المغرب، 1387–1403هـ (1967–1983م).
7. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي. المغني. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو. الطبعة الأولى. دار عالم الكتب، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1983م.
8. أوجي، مارك. الأسطورة الرقمية: تشكّل الهوية في زمن الشبكات. الطبعة الأولى. دار المعرفة الرقمية، بيروت – لبنان، 2021م.
9. باومان، زيغمونت. الحداثة السائلة. ترجمة: حجاج أبو جبر. الطبعة الأولى. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة – مصر، 2000م.
10. بريونجولفسون، إريك / ماكافي، أندرو. الآلة والمنصة والسيادة: استثمار مستقبلنا الرقمي (Machine, Platform, Crowd: Harnessing Our Digital Future). الطبعة الأولى. دار W. W. Norton & Company، نيويورك – الولايات المتحدة، 2017م
11. راسل، ستيوارت ج. & نورفيغ، بيتر. الذكاء الاصطناعي: منهج حديث (Artificial Intelligence: A Modern Approach). الطبعة الرابعة. دار Pearson، الولايات المتحدة، 2020م
12. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الأنصاري. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله الجمل. الطبعة الأولى. دار الفكر، بيروت – لبنان، 1992م.
13. الغزالي، أبو حامد محمد. المستصفى في علم الأصول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1997م.
14. القرضاوي، يوسف. مدخل لمعرفة الإسلام. الطبعة الثالثة. مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1999م.
15. القره داغي، علي محيي الدين. الإجتهاد والفتوى: أهميتها وشروطها وتطبيقاتها المعاصرة. الطبعة الأولى. دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، 2017م.
16. كاستلز، مانويل. مجتمع الشبكة. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2004م.

17. كيرزويل، ريموند. عصر الآلات الروحية: عندما يتجاوز الحاسوب الذكاء البشري. ترجمة: فاضل جتكر. الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة (رقم 265). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م.
18. كيرزويل، ريموند. عصر الآلات الروحية: عندما يتفوق الذكاء الحاسوبي على الذكاء البشري. ترجمة: عبد الرحمن عميرة. الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة (رقم 265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000م.
19. نيغروبونتي، نيكولاس. عصر الرقميّة. ترجمة: ماهر المثني. الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996م.
20. هاوغلاند، جون (John Haugeland). Artificial Intelligence: The Very Idea. الطبعة الأولى. MIT Press، كامبريدج – الولايات المتحدة، 1985م.